

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

**الندوة الوطنية للجامعات الموسعة
للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة
لتقييم تطبيق نظام «ل.م.د»**



جانفي 2016



إصلاح التعليم العالي من
خلال تطبيق نظام ل.م.د.

عالمية التعليم العالي

بحكم عولمة النموذج المجتمعي الغربي. وقد تأثر ميدان التعليم العالي، بالنظر لأهميته في تطوير الأجيال والاقتصاديات العصرية، بهذه العولمة التي تجسدت في شكل نظام تكويني مكثف مع التغيرات الحاصلة. ويتعلق الأمر بالنظام الموسوم بـ ل.م.د. (ليسانس - ماستر - دكتوراه) والذي جرى اعتماده بأروبا مع بداية سنة 2000.

لقد اعتمدت الجزائر، سنة 2004، هذا النظام من منظور الانسجام مع البلدان الأخرى للمجموعة الدولية التي فرضت، بفعل العولمة الاقتصادية، مرجعيات ومقاييس للتكوين العالي.

يرمي نظام ل.م.د، بوصفه حجر الزاوية في عصرنة نظام التعليم العالي، إلى تحقيق جملة من المقاصد والأهداف التي يكون الطالب فيها في قلب كل الانشغالات. فالأمر يتعلق بضمان تكوين نوعي للطلاب يؤمن له الاعتراف بمكتسباته وتحويلها، كما يؤمن له حركيته وتشغيليته.

شهد العالم، منذ تسعينيات القرن الماضي، تحولات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية نجمت عنها ظواهر معقدة ومتناقضة





ويقتضي هذا التغيّر الجوهري، بالضرورة، إصلاحا عميقا لمضامين التعليم وطرائق التعلم، فضلا عن توفير محيط مناسب ووسائل عمل ملائمة.

يرمي الإصلاح، بهذا المعنى، إلى إشراك الطالب في بناء مسار تكوينه وإنجاز مشروعه المهني. ومن ثمة تبرز الأهمية المعطاة لاكتسابه جملة من المهارات التي تجعل منه فاعلا مستقلا.

نظام ل.م.د في الجزائر

الفاعلين غير الجامعيين (القطاعات الأخرى، الإعلام...) في النقاشات التي رافقت مسار الشروع في تطبيق هذا الإصلاح الذي خصصت له عدة دورات للتقييم المرحلي والضبط الهيكلي والتنظيمي.

لقد بات من الضروري طرح التساؤلات الأكثر صراحة من أجل القيام بتشخيص دقيق ووضع المقاربات الملائمة، وهو ما يتطلب تقييما شاملا للوضعية الحالية.



إعتبارًا للسياق الدولي ووضعية قطاع التعليم العالي الذي كان قائما على أساس الإصلاحات التي جرى اعتمادها منذ 1971، فإن الأهداف المراد بلوغها عن طريق تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر، ترمي أساسا إلى:

- تصحيح اختلالات نظام التعليم العالي،
- ترقية البعد المهني للتعليم والتقريب بين الفضاء الجامعي والمحيط الاقتصادي،
- ضمان تكوين عال بأشكال جديدة، وفق ملامح جديدة تركز على المهارات والموارد البشري المؤهل والقابل للاندماج مباشرة في سوق العمل،
- تطوير الامتياز في الجامعة للارتقاء بها إلى مستوى المرجعيات القياسية الدولية، إن على صعيد الانتاج البيداغوجي والعملي أو على صعيد التنافسية على المستوى الدولي،
- إدخال ممارسات التقييم في نظام التعليم العالي في بعده المؤسسي وفي إسقاطاته البيداغوجية والعلمية والمهنية.

لقد تم بذل جهود كبيرة من أجل التمكين لإصلاح التعليم العالي ل.م.د، إن على الصعيد المفاهيمي أو على صعيد التطبيق. وتم لهذا الغرض إشراك عدد كبير جدا من الفاعلين الجامعيين (أساتذة، مستخدمون إداريون وتقنيون، طلبة)، ومن

- هل كانت الهيئات المكلفة بضمان متابعة تطبيق النظام ملائمة ووجيهة؟
- هل تم فعلا تنفيذ القرارات المتخذة؟
- هل كانت المرافقة التنظيمية وتلك المتعلقة بالموارد البشرية والمادية فعالة؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات التي تعتبر ضرورية للتقدم بإتجاه بلوغ الأهداف المسطرة، تندرج في حقل التقييم، غير أنه ينبغي أن تسمح الإجابة قبل ذلك بتشخيص الوضع الراهن، بناء على أعمال أفواج عمل تم تنصيبها على مختلف المستويات (المستوى المركزي، المستوى الجهوي، مستوى المؤسسات)، بغرض التعرف على النقائص والاختلالات التي حالت دون تطبيق فعال لنظام ل.م.د و تطويره.

وسيسمح تشريح الوضع الراهن بوضع تشخيص شامل للإصلاح، من حيث انسجامه العام، ومن حيث مكوناته الأساسية : الطلبة، هيئة التدريس، حوكمة المؤسسات، العلاقات مع الأطراف الفاعلة، ...، والتعرف على عناصر القوة والضعف في السير الحالي لنظام التعليم العالي، انطلاقا من الهدف المتمثل في التقييم الشامل للإصلاح، بما في ذلك الآثار المترتبة على كل مظاهره الرئيسية (نوعية التكوين، المحيط الاقتصادي والاجتماعي، الإطار التشريعي، ...).

واعتمادا على هذا التشخيص يمكن وضع الخطوط العريضة لمخطط تصحيح تدريجي، لتعديل الإصلاح ومواءمته مع أهدافه.



ضرورة تشخيص الوضعية الحالية

بلغ النظام، بعد مرور عشر سنوات من التطبيق، مستوى متقدما من التعميم بالنسبة لأطواره الثلاثة (ليسانس، ماستر دكتوراه)، ولعل تساؤلات التشخيص التي تطرح في هذا السياق تتمثل أساسا في:

- هل أخطأنا أو تسرعنا في اعتماد نظام ل.م.د؟
- هل تم التفكير مليا في المقاربة المفاهيمية وانضاجها بالقدر الكافي وتقاسمها مع الآخرين؟
- هل كان المسعى المتبّع في وضع النظام موضع التطبيق وجيها ومثاليا؟



تقييم إصلاح التعليم العالي في الجزائر

الإصلاح، إن على مستوى المسعى أو على مستوى المضمون.

وعلاوة على ضبط عناصر مخطط لتعميق الإصلاح، فإنه يُنتظر أن تُسهم عملية التقييم هذه في :

- ضمان مشاركة واسعة للأسرة الجامعية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في تشخيص الوضعية الحالية، و في النقاش الذي سيلتئم حول مقترحات تحسين نوعية التكوين العالي
- وضع التدابير التصحيحية لمعالجة النقائص المسجلة في تطبيق نظام ل.م.د.
- إعتماد حوكمة تركز على أهداف الإصلاح والتقييم المستمر
- إرساء ممارسة التقييم المؤسسي الدائم.

لم يعد دور التقييم في تعزيز الإصلاح وتحسين جودة نظام التعليم العالي يحتاج إلى تدليل، فقد تم الوقوف على جدواه في كل التجارب التي تمّت على مستوى العالم بأسره. إن التقييم يتضمن جملة من الأدوات من أجل:

- إعداد السياسة القطاعية والإشراف عليها،
- المساعدة في اتخاذ القرارات التشاورية (القاعدة - القمة)،
- الإدارة الاستراتيجية لمؤسسات التعليم وكيانات البحث،
- التمثيل بين التعليم والبحث،
- ضمان مرئية دولية أفضل.

وهذا فضلا عن إبراز النقائص لبرنامج ما أو لسير مؤسسة ما، بما يتطلب اعتماد أفعال تصحيحية.

وإنطلاقا من الدور المحوري للتقييم وأهميته الاستراتيجية في تطوير أي نظام، فقد شرع قطاع التعليم العالي في الجزائر في هذه العملية التقويمية، بهدف وضع التدابير الملائمة لتعميق



التنظيم

- ممثلو القطاع الاقتصادي والاجتماعي،
- رؤساء الهيئات الوطنية البيداغوجية العلمية،
- ممثلو الأساتذة والطلبة،
- خبراء.

جرت الأشغال التحضيرية للندوة في أفواج عمل
ضمّت عدة فاعلين، وتم تنظيمها حسب المحاور
الآتية:

يستند تنظيم الندوة الوطنية على سلسلة من
العمليات التحضيرية تشمل مجمل جوانب
الإصلاح، بمشاركة كل الفاعلين والأطراف
المعنية بالتعليم العالي، لاسيما منها:

- رؤساء مؤسسات التعليم العالي والبحث
العلمي،
- إدارات الإدارة المركزية،

سيتم تضمين نتائج الندوة والتوصيات المنبثقة عنها في تقرير عام يُعدّ بمثابة خارطة طريق لتعميق الإصلاح وتحسين أداء النظام الوطني للتعليم العالي.

- عمل الإدارة المركزية من أجل وضع الإصلاح موضع التنفيذ،
- تشخيص الوضعية الحالية على مستوى المؤسسات الجامعية،
- العلاقة مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي
- مساهمة التعاون الدولي،
- مشاركة التنظيمات النقابية والجمعيات الطلابية في تقييم الإصلاح،
- جمع اقتراحات وآراء الجمهور الواسع وتحليلها.
- (استشارة على الخط حول الإصلاح على موقع الواب لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

سيجري اللقاء، الذي جرى تحضيره بالكيفية التي أشرنا إليها أعلاه، يومي 12 و 13 جانفي 2016 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة، حسب البرنامج المرفق. ويتعلق الأمر بتقديم حصائل الأشغال المذكورة سابقا، وكذا عقد ورشات حول الموضوعات التالية:

- الجامعة - القطاع الاقتصادي و الاجتماعي،
- كيف يمكن تحسين عرض التكوين في الليسانس والماستر والدكتوراه،
- التعاون والتبادل بين الجامعات،
- حوكمة المؤسسات،
- الحياة الجامعية (الأساتذة، المستخدمون الإداريون والتقنيون، الطلبة).

وستمكن النقاشات في الجلسة العامة أثناء تلاوة الأشغال التحضيرية وأشغال الورشات من إثراء ما هو مُنتظر من هذه الندوة الوطنية.

